



تباين أسعار النفط وسط مخاوف من تراجع الطلب على الوقود

تباينت أسعار النفط أمس الخميس، إذ عوض انخفاض الدولار الأمريكي أثر بعض المخاوف من أن الطلب على الوقود قد يتعثر بسبب ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا في أنحاء العالم. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 8 سنتات أو 0.19% إلى 42.11 دولار للبرميل، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 20 سنتاً أو ما يعادل 0.44% إلى 45.37 دولار للبرميل من أدنى مستوى خلال الجلسة عند 45.10 دولار. وصعد الخامان القياسيان بأكثر من 1% الأربعاء أعلى مستوياتها منذ السادس من مارس آذار، ليكمل ارتفاعاً

استمر على مدى أربعة أيام، بعد أن أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية عن انخفاض فاق المتوقع بكثير في مخزونات النفط الأميركية. ويدعم انخفاض الدولار في الأونة الأخيرة ارتفاع أسعار النفط. ونظراً لأن العقود الآجلة للنفط مسعرة بالدولار، تميل أسعار الخام للارتفاع لتعويض انخفاض العملة. وسجل مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، أكبر هبوط شهري بالنسبة المئوية في عشر سنوات في يوليو، ويتوقع محللون في استطلاع أجرته رويترز أن يواصل الانخفاض في العام القادم. وتراجع المؤشر على

الذهب يواصل المكاسب عالمياً قرب أعلى مستوى في تاريخه



صعدت أسعار الذهب بنحو 15 دولاراً خلال تعاملات أمس الخميس، ليكون قرب أعلى مستوى في تاريخه. واستفاد المعدن الأصفر من ضعف العملة الأمريكية والتي تتداول قرب أدنى مستوياتها في غضون عامين تقريباً، الأمر الذي يجعل الذهب أقل تكلفة بالنسبة لحاملي العملات الأجنبية. وتترى فرنسا التي استضافت مؤتمر المناخ الدولي لعام 2018 والذي أسفر عن تعهدات بتقديم أكثر من 11 مليار دولار من القروض والمنح للبنان أن خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي هي الخيار الوحيد للبلاد على الرغم من أنها أعربت عن استعدادها لتقديم المساعدة بعد انفجار الميناء. وأعلنت العديد من البلدان كالمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي على عقد مساعدات عاجلة للبنان على وقع ذلك الانفجار.

المرکزي الأميركي: مرحلة إعادة فتح الاقتصاد صعبة



وينظر المستثمرون بعين الاهتمام إلى بيانات طلبات إعانة البطالة الأمريكية في الأسبوع الماضي والتي من المقرر إعلانها في وقت لاحق من اليوم. وارتفع سعر العقود الآجلة للذهب تسليم شهر ديسمبر بنحو 0.8 بالمائة أو ما يعادل 15.50 دولار ليصل إلى 2064.80 دولار للونصة، وكان الذهب قد وصل إلى مستوى قياسي جديد في تعاملات أمس الأول عند 2070.30 دولار للونصة. وخلال نفس التوقيت، زاد سعر التسليم الفوري للمعدن بنحو 0.5 بالمائة مسجلاً 2048.04 دولار للونصة. وفي تلك الأثناء، تراجع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يقارن أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بأكثر من 0.1 بالمائة ليهيبط إلى 92.745.

«انفجار بيروت» يعمق جراح الاقتصاد اللبناني المأزوم



تداعيات سلبية تعقب جراح الاقتصاد اللبناني المأزوم بعد انفجار بيروت الثلاثاء الماضي، ليقام الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلدنا يسير نحو سيناريو انهيار فزويلا الاقتصادي. ويلقي التفجير مزيد من الضغوط على الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد قبل الاحتجاجات الشعبية التي تعرضت لها بنهاية عام 2019، فضلاً عن أزمة البنك المركزي، واستقالة الحكومة، إلى جانب التخلف عن سداد الديون المستحقة.

تداعيات الانفجار

من جانبه، قال وزير الاقتصاد اللبناني راؤول نعمة، إن لدى بلاده احتياجات من الحبوب تكفي لأقل من شهر، بعد تدمير الانفجار صومعة الحبوب الرئيسية، منوهاً بالبحث حالياً عن مساحات تخزين إذ تحتاج لبنان مخزون ليغطي 3 أشهر على الأقل لضمان أمانة الغذاء، حسب رويترز. وحسب ما أعلنته وزارة الصحة فقد أسفر الانفجار عن عن مصرع ما لا يقل عن 100 شخص، وإصابة أكثر من 4 آلاف آخرين، وأوضح مروان عبود محافظ بيروت أن الأضرار التي لحقت بالمباني كانت واسعة الانتشار لدرجة أن ما يقدر بـ200 ألف و250 ألف شخص فقدوا منازلهم. ومن جانبه قال عباس إبراهيم، مدير الأمن الداخلي في لبنان، إن شراسة الانفجارات نجمت عن وجود نترات الأمونيوم القريبة - وهي مادة تعتبر من الأسمدة الشائعة ولكنها تستخدم أيضاً في صنع القنابل - والتي قال إن الحكومة صاندها من سفينة في ميناء المدينة قبل عدة سنوات.

المركزي إلى اللجوء إلى احتياطياته لدعم القمح والوقود والأدوية، وأصبح نقص الوقود والخبز شائعاً.

الحل والإغاثة

مع كل الأزمات التي واجهتها البلاد في الفترة السابقة تلقت الأنظار تجاه صندوق النقد الدولي فيعد التخلف عن سداد سندات اليورو المستحقة على البلاد في مارس السابق، شرع لبنان في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 10 مليارات دولار. وتوقفت المفاوضات في الوقت الذي يكافح فيه المسؤولون اللبنانيون للاتفاق على حجم الخسائر في النظام المالي، وتنفيذ الإصلاحات

بأني ذلك إلى جانب المشكلة الاقتصادية التي تضمنت انخفاض الليرة اللبنانية، حيث فقدت ما بين 85 و90% من قيمتها منذ سبتمبر 2019، مما ساهم في نشوب المظاهرات وتبع ذلك انهيار المالي، ليرتفع الدين العام لـ92 مليار دولار، بما يمثل 10% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وإلى ذلك انفجار بالمزيد من الضغوط على نظام الرعاية الصحية الذي يتعرض بالفعل لضغوط شديدة من جائحة فيروس كورونا، إذ أعادت الحكومة لإغلاق الدولة مع تصاعد معدلات الإصابة من جديد بالفيروس، وذلك إلى جانب تعرض مستشفيات بيروت للانفجار.

أزمات متتالية

واجهت لبنان في الفترة السابقة عدة أزمات منذ انطلاق الاحتجاجات في الأشهر الأخيرة من عام 2019 لتطالب باستقالة الحكومة، وهو ما حدث إذ تقدم رئيس الوزراء سعد الحريري إلى الاستقالة وهدد بإفلات الحكومة بأكملها.

البنك الدولي: مستعدون لتمويل إعادة إعمار بيروت

عبر البنك الدولي عن استعداده لحشد موارده لمساعدة لبنان بعد الانفجار الهائل الذي أودى بالعشرات وخلف آلاف الجرحى ودمر جزءاً من بيروت. وأكدت المؤسسة قدرتها على استخدام خبراتها "لإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات ووضع خطة لإعادة الإعمار وفق المعايير الدولية"، حسب بيان صادر عنها. واقتُرحت "تبادل الدروس والخبرات من كل أنحاء العالم في إدارة عمليات التعافي وإعادة الإعمار بعد الكوارث". كما شدد البنك الدولي على أنه يمكنه "المشاركة بفعالية في منصة مع شركاء لبنان، لحشد الدعم المالي العام والخاص، من أجل إعادة الإعمار".

وقال البنك إنه "شريك لبنان منذ فترة طويلة"، مشدداً على استعداد "لإعادة برمجة الموارد الحالية واستكشاف تمويل إضافي". وكان البنك الدولي منح لبنان في أبريل قرضاً قيمته 120 مليون دولار لدعم قطاع الصحة. وفي سياق متصل، عرض وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب، مساعدة لبنان بعد الانفجار الهائل الذي أودى بعشرات الأشخاص في بيروت. وفي اتصاله مع دياب، أعرب بومبيو عن "التزامنا الثابت بمساعدة الشعب اللبناني في مواجهة عواقب هذا الحدث المروع"، وشدد على "تضامنا ودعمنا للشعب اللبناني في تطلعه لنيل العزة والازدهار والأمن الذي يستحقه"، وفق ما ورد في بيان

محافظة بيروت: خسائر انفجار المرفأ تصل لـ 15 مليار دولار



مروان عبود

قال محافظ بيروت مروان عبود، إن خسائر انفجار المرفأ تتراوح بين 10 و15 مليار دولار. وتأتي هذه التقديرات مرتفعة عن تقديرات سابقة كانت تتراوح بين 3 - 5 مليار دولار. وأضاف عبود أن 300 ألف لبناني أصبحوا بلا مأوى بعد الانفجار. وتزيد هذه الخسائر من معاناة لبنان الذي يحتاج إلى ما يصل إلى 93 مليار دولار لإنقاذ اقتصاده، وفق تقرير معهد الدفاع عن الديمقراطية الأميركي.

ويشير التقرير الجديد إلى أن بيروت تحتاج إلى 67 مليار دولار من الأموال الجديدة لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي اللبناني، بإفتراض سعر صرف غير رسمي قدره 4000 ليرة لبنانية مقابل الدولار. ولا يشمل ذلك 22 مليار دولار من الخسائر التي تكبدتها البنك المركزي (مصرف لبنان). كما أنه لا يتضمن خسائر صافية متوقعة تبلغ 4.2 مليار دولار أو أكثر من سندات اليورو المتعثرة. كما يشير التقرير إلى أن احتياج لبنان البالغ 100 مليار دولار تقريباً لا يشمل حتى البنية التحتية العامة والاحتياجات الأخرى. وفي هذا السياق، بلغت أكبر خطة إنقاذ لصندوق النقد الدولي على الإطلاق 57 مليار دولار للارجلنتين في عام 2018.

وقال رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أمس الخميس، بعد اتصالها هاتفي مع رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب إن المفوضية مستعدة لمساعدة لبنان بمعاملة تجارية تفضيلية ودعم في الجمارك.

جاء العرض من رئيسة المفوضية الأوروبية بعد انفجار وقع يوم الثلاثاء في العاصمة اللبنانية بيروت أودى بحياة ما لا يقل عن 137 شخصاً وإصابة 5 آلاف ودمر ميناء المدينة وتسبب في أضرار بالغة بها. وأفادت فون دير لاين في بيان "المفوضية مستعدة لبحث كيفية

أوروبا مستعدة لدعم لبنان بمعاملة تجارية تفضيلية

أوروبا مستعدة لدعم لبنان بمعاملة تجارية تفضيلية



رئيسة المفوضية الأوروبية